

إستراتيجيات للتنمية المستدامة: مواجهة التحدي

ستيفن باس وباري دالال- كلايتون (المعهد العالمي للبيئة والتنمية)

في العام 1992 طالبت الأجنحة 21 من كل الدول تطوير إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة لترجمة الكلمات إلى التزامات بالسياسات والنشاطات المحكمة المنبثقة عن قمة الأرض. لقد أقرت الأجنحة 21 أن هناك قرارات حساسة مطلوبة على المستوى الوطني وأنها يجب أن تتخذ من قبل أصحاب المصالح جميعا. كما أكدت الأجنحة 21 على أن العمل الكبير المطلوب في التنمية المستدامة يحتاج إلى توجه منظم، أي إلى إستراتيجية. لكن الأجنحة 21 فشلت في الوصول إلى إجماع عالمي أو تعريف بما تتضمنه الإستراتيجية أو حتى المعايير التوجيهية لكيفية تحقيقها. وحتى هذه السنة، لم تكن هناك أية إستراتيجية قد تكونت.

الشراكة في النهاية آليات توجيهية متكاملة لسياسات التنمية المستدامة وأقرها وزراء التعاون في العام 2001 . في الماضي، الكثير من مبادرات التخطيط الإستراتيجي كانت محدودة التأثير العملي بسبب تركيزها على إنتاج وثائق شاملة كمنتج نهائي، ومثل هذه الوثائق تركت في الغالب بدون تطبيق. من المعروف الآن أن الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة يجب أن تساهم في التكامل ما بين الأهداف الاجتماعية والبيئية وتطيرها ضمن عمليات اقتصادية وتنموية رئيسية. وفي كلمات أخرى، فإن مجموعة من العمليات المتواصلة المحددة محليا يجب أن تكون الهدف لا مجرد موسوعة من النشاطات - معظمها لا يثير اهتمام إلا القليل من الناس- وتوفر معايير لجنة الدعم التنموي التعريف الرسمي الأول لكلمة " إستراتيجية " باعتبارها : "مجموعة منسقة من العمليات التشاركية والمتطورة باستمرار تتضمن التحليل والنقاش وتقوية القدرات والتخطيط والاستثمار والتي تهدف إلى التكامل ما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية طويلة وقصيرة الأمد للمجتمع، من خلال توجهات مساندة لبعضها البعض ما أمكن ذلك، وإدارة التباينات عندما لا يتحقق التكامل".

مواجهة التحدي:

التقدم نحو التنمية المستدامة يمثل تحديات هائلة. هناك حاجة دائمة لتغييرات هيكلية مهمة من أجل تمكين المجتمعات من إدارة شؤونها. وقد تتوافق الدول المختلفة على حلول مختلفة لكنها جميعا عليها أن تتخذ قرارات صعبة. أن إستراتيجيات التنمية المستدامة تتلخص في الحاجة إلى تحديد وتطبيق مثل هذه الخيارات، بطرق واقعية ومؤثرة ودائمة. ومع الأخذ بعين الاعتبار ظروف التغيير المستمر فإن الإستراتيجيات تتطلب عمليات نظامية ومكررة من التعلم والفعل فهي لا تمتلك بدايات ونهايات محددة فليس من المحيد إعداد عمليات جديدة أو منفردة. يتطلب وضع الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة قيد التنفيذ بالتالي استخدام عمليات وآليات موجودة وواعده كقنوات إدخال وتقويتها من خلال مجموعة من المبادئ الجوهرية ومنها:

- 1- أن تكون محددة ومدارة على مستوى كل دولة على حدة ومملوكة بشكل وطني مع وجود التزام عالي المستوى.
- 2- استخدام توجه يركز على الناس مع مشاركة فعالة لأصحاب المصالح.
- 3- إقرار رؤية طويلة الأمد مع وجود إطار زمني واضح يتفق عليه أصحاب المصالح.

الكتابة والحديث عن التنمية المستدامة سهل جدا. فهناك مناجم من الأدبيات والخطابة تستمر لمدة 24 ساعة حول الموضوع. لكن فعل شيء ما حياله يعتبر قضية مختلفة تماما. كيف يمكن أن تحول المفهوم إلى حقيقة؟ أو بشكل أكثر دقة، هل يمكن للواقع أن يستوعب المفهوم؟

التزام من الأمم المتحدة ولكن بدون توجيه:

عقدت الأمم المتحدة جلسة خاصة لمراجعة التقدم الذي حدث بعد خمس سنوات من قمة ريو. وكانت الوفود مهتمة بالتدهور البيئي المتواصل والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. كانت هناك قصص نجاح بالطبع، لكنها كانت مبعثرة. كانت هناك تطورات في تحقيق بعض الاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لكن ذلك تسبب بمشاكل أخرى. أن التنمية المستدامة كعملية مؤطرة من الانتقال الاجتماعي لا زالت بعيدة عن متناول اليد.

هذا التقييم قاد الحكومات لوضع أهداف محددة للعام 2002 لإعداد إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وطالبت لجنة الدعم التنموي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي في تقريرها بعنوان " تشكيل القرن الحادي والعشرين " في العام 1996 بإعداد وتطبيق إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في كل دولة بحلول العام 2005 كواحد من سبعة أهداف تنموية عالمية. وقد ألزم التقرير أيضا أعضاء اللجنة بدعم احتياجات الدول النامية في إعداد الإستراتيجيات. لكن أيضا لم تكن هناك محاولات لتحديد ماهية هذه الإستراتيجية وما يجب أن تتضمنه، وتسائل أحد الوزراء : " كيف لي أن أعرف الإستراتيجية في حال أن رأيت واحدة منها "؟

البناء على ما يعمل

بهدف الاستجابة لهذا الفراغ، أطلقت لجنة الدعم التنموي مشروعا في العام 1999 يغطي ثمانية دول نامية وفريق عمل من المانحين نسق عمله المعهد الدولي للبيئة والتنمية. كان هدف المشروع هو توضيح الأغراض والمبادئ التي تشكل الإستراتيجيات الوطنية والمحلية الناجحة للتنمية المستدامة ولوصف الأبعاد التي يمكن أن تتحقق من خلالها في الدول النامية ولتوفير التوجيه والإرشاد لكيفية التعاون الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات التنموية الدولية. لقد اشتمل المشروع على مشاركة أصحاب المصالح في نقاشات فيما بينهم وتم في كل دولة تقييم ومراجعة العديد من العمليات التي تم إعدادها وتصميمها من أجل أن تقود إلى التنمية المستدامة أو التي تم النظر إليها باعتبارها قادرة على دعم مخرجات واعدة وهذا يتضمن الآليات التقليدية والمنفذة حاليا بالإضافة إلى " الإستراتيجيات المنظمة ". لقد أنتجت هذه

- 4- تأكيد الترابط مع الموازنة وعمليات الاستثمار.
 - 5- تطبيق المراقبة والتقييم المستمرين.
 - 6- التأكيد على التنسيق ما بين الاستراتيجيات القطاعية والمستويات اللامركزية.
 - 7- التركيز على تنمية القدرات.
- أن الشعار الموجود على الاستراتيجيات أقل قيمة وأهمية من الالتزام بهذه المبادئ التي تنطوي عليها.

إنشاء نظام تنسيقي

هناك حاجة إلى نظام متناسق من الآليات والعمليات لتطبيق هذه المبادئ، وهذا ما سوف يساعد في تطوير التقارب بين الاستراتيجيات الموجودة حالياً ويتجنب التكرار والارتباك والضغط على القدرات الموارد. ولهذا فإن استراتيجية التنمية المستدامة يمكن أن ينظر إليها بأنها نظام يتضمن عدة مكونات:

- 1- منابر تجمع أصحاب المصالح مع وجود وسائل للنقاش والتفاوض على المستويات الوطنية واللامركزية بوجود الروابط بينها.
- 2- رؤية مشتركة يتم تطويرها في هذه المنابر تتضمن أهدافاً إستراتيجية واسعة النطاق.
- 3- مجموعة من الآليات لمتابعة تطبيق هذه الأهداف بطرق تتمكن من التأقلم مع التغيرات (ومنها نظام معلومات مع مؤشرات رئيسية للتنمية المستدامة، القدرات الاتصالية، عمليات تحليلية، النشاطات الدولية، ووسائل لتحقيق التكامل في السياسات والميزانيات والمراقبة والمسؤولية).
- 4- مبادئ استراتيجية ومعايير ومؤشرات محلية أو قطاعية يتم إقرارها من خلال التشريعات والعمل التطوعي والوسائل المرتكزة على السوق.
- 5- نشاطات ريادية من مراحل مبكرة للتعلم والحصول على الالتزام.
- 6- صلاحيات من سلطات ذات مستويات عالية ومن المنظمات المدنية وقطاع الأعمال.

الاستراتيجيات: تحد مشترك ما بين الشمال والجنوب:
إن المشكلات التي تواجهها الدول النامية والمتقدمة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي في الغالب مختلفة جداً. معظم الدول النامية منشغلة بالتنمية الاقتصادية واستئصال الفقر والاستثمار الاجتماعي. أما الدول المتقدمة فتواجه مشاكل تتسبب بها المستويات العالية من النشاطات الصناعية والنقل والاستهلاك. وبالتالي توجهت الدول نحو استراتيجيات التنمية المستدامة من منطلقات مختلفة، ففي الشمال كان التركيز على إعادة توجيه وتكامل المؤسسات، والمواصفات التنظيمية والتطوعية والأهداف المحلية والتنظيم البيئي وتوجهات توفير النفقات. أما الجنوب فقد كان مهتماً بخلق مؤسسات جديدة ومشاريع قابلة للتمويل. ولا شك أن كليهما لديه الكثير ليتعلمه من تجارب الآخر فكلهما يواجه حالياً تحديات أكبر في عصر العولمة الذي يشجع الأعمال والاستثمارات المتحلية بروح المسؤولية وبالتالي المشاركة المنظمة للقطاع الخاص في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

الحكومات بحاجة ماسة وعاجلة لأن تواجه الكثير من المسائل الجوهرية إذا كانت جادة بالفعل في تحقيق الأهداف الدولية في إعداد وتنفيذ استراتيجيات التنمية

المستدامة. أولاً هل ينوي البيروقراطيون أن ينفذوا أعمالهم بشكل مختلف، ويتصرفوا بطرق جديدة تتضمن المشاركة لتحقيق النقاش والتوافق على المضامين وعلى ما هو مطلوب وكيف يمكن تحقيقه؟ هناك حاجة لتحديد ومعرفة هذه الحوافز التي يمكن أن تجعل البيروقراطيين يعملون بطريقة مختلفة.

ثانياً، هل تنوي المؤسسات أن تعمل لدعم بعضها البعض لتحقيق التكامل والتزامن ما بين القطاعات؟ هناك حاجة إلى تحديد ومعرفة ودعم العلاقات والتجارب المؤسسية البناءة الموجودة على أرض الواقع.

أخيراً وربما أكثرها أهمية، يجب تواجيد الإرادة السياسية لدعم هذه المبادرات والتوجهات، أن مبادئ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مصاغة لإحداث تطور مستمر في الإرادة السياسية لكن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ستكون بحاجة إلى قيادة جريئة لإطلاق العملية من عقالها.

التحديات الرئيسية:

أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مشروعاً عام 1999 يتضمن مجموعة من المانحين وثمانية دول نامية بتنسيق من المعهد العالمي للبيئة والتنمية. وقد كشف المشروع كيف يمكن للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن تطور في تأطير الأهداف الاجتماعية والبنية في العملية التنموية، والتحدي هو في إطلاق هذه العمليات. يمكن النظر إلى الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كمجموعة من الآليات والعمليات التي تساعد المجتمعات للعمل نحو التنمية المستدامة لا كخطة شاملة تصبح خارجة عن نطاقها الزمني. هناك حاجة إلى المشاركة المنظمة للقطاع الخاص في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لأن الأعمال والاستثمارات المتحلية بروح المسؤولية هي التي ستدفع بالتنمية المستدامة قدماً.